2021 يُحظر نشره قبل 12 أيّار/مايو

دراسة تنظر في فقدان التنوّع البيولوجي تدعو إلى إعادة التفكير في الموضوع على المستوى العالمي

قامت دراسة جديدة تنظر في الأسباب الرئيسية وراء فقدان التنوّع البيولوجي حول العالم بالدعوة إلى إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي ما بعد الجائحة بشكل عاجل لتجنّب مزيد من الضرر على الكوكب.

كما يشير التقرير، تأتي القواعد التجارية والسياسات الاقتصادية وأعباء الديون والإعانات والثغرات الضريبية، فضلاً عن الإخفاق طويل الأمد من جانب البلدان الغنية في الوفاء بالتزامات الإنفاق، لا لتقوّض جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي فحسب، بل كمحرّكات رئيسية للضرر البيئي.

تركّز الدراسة، التي أجراها باحثون من جامعة لانكستر وجامعة بريتيش كولومبيا وجامعة ديوك، على تفسير فشل الالتزامات تجاه اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، وهي معاهدة رئيسية متعددة الأطراف تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، والإنصاف في مشاركة فوائده.

وجد الباحثون أن المقاربة العالمية لسياسات التنوع البيولوجي تسير في الاتجاه - حيث تدور المناقشات حول كيفية إدخال الطبيعة في القواعد الحالية للعبة الاقتصادية، بدلاً من النظر في كيفية تشكيل القواعد التجارية للمشكلة بشكل رئيسي.

ويشير التقرير إلى غياب تأثير الاستثمارات في مشاريع تعزيز الطبيعة في وقف أزمة التنوع البيولوجي المتفاقمة - بسبب تجاهل الدوافع الاقتصادية الأساسية. يحذر المؤلفون من أنه على الرغم من الترحيب بزيادة التمويل لأنشطة التنوع البيولوجي، إلا أنه يجب معالجة الدوافع الاقتصادية التالية حتى تكون الخطط فعالة:

- قواعد التجارة والاستثمار التي تعزز التطورات المؤدية إلى تدهور التنوع البيولوجي
- النمو هائل في التمويل العام والخاص للصناعات التي تتسبب في تدهور التنوع البيولوجي
- انتشار سياسات التقشّف وتحرير التجارة المفروضة كشرط للوصول إلى الدعم المالي
- أعباء الديون على البلدان النامية التي تستنزف الموارد المالية العامة وتجعل الاستثمار في الحفظ والاستخدام المستدام مستحيلاً بالنسبة لدول عدّة
- التفاوتات الدولية والمحلية المتجذرة التي تطرح التنمية الاقتصادية الضارة بالتنوع البيولوجي على أنها العلاج الوحيد
- الإنفاق العام على الدعم التي تضر بالتنوع البيولوجي والتي تتجاوز الإنفاق الدولي على مبادرات التنوع البيولوجي
- التهرب الضريبي من قبل النخب والشركات الثرية مما يزيد من استنزاف الخزينة العامة

أظهر الباحثون فشل الدول الأكثر نموّا في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة التنوع البيولوجي، فخلال ما يقرب من 30 عامًا منذ ولادة اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992، دفع الموقعون في العالم الغني حوالي نصف (58٪) مما وعدوا به فقط أثناء متابعة جداول الأعمال الاقتصادية التي تساهم في تعميق فقدان التنوع البيولوجي.

تقول الدكتورة جيسيكا ديمبسي من قسم الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية، الباحثة المشاركة في التقرير: "يظهر بحثنا أننا نحتاج إلى موارد مالية أكثر لوقف أزمة التنوع البيولوجي، كما نحتاج لإعادة التفكير بشكل أوسع حول الكيفية التي تؤدي بها قواعد الاقتصاد إلى الانقراض السادس. نحن بحاجة

إلى إلقاء نظرة فاحصة على أشياء مثل سياسة الضرائب والملكية الفكرية، وحتى الأفكار الكاملة التي توجه كيفية عمل الاقتصاد العالمي - مثل ما يعنيه أن تكون الحكومات "مسؤولة مالياً" عندما يكون للتقشف مثل هذا السجل السيئ.

يقول ليم لي تشينغ من شبكة العالم الثالث: "بالمقارنة ومع الجائحة الحالية، اقترح صندوق النقد الدولي مؤخرًا مدفوعات تضامنية لجنوب الكرة الأرضية. ستكون هذه خطوة جيدة للتنوع البيولوجي أيضًا، ولكن يجب أن تكون مصحوبة بتغييرات هيكلية عميقة، بدءًا من توقّف صندوق النقد الدولي عن دعوة تلك البلدان للتقشف."

يسلط المؤلفون الضوء على كيف أن التفاوتات الاجتماعية المرتبطة بالعرق والجنس والطبقة الاجتماعية لا تؤثر فقط على كيفية الشعور بآثار فقدان التنوع البيولوجي، ولكنها تؤدي أيضًا إلى الانقراض والتدهور البيئي من خلال دفع البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة مالياً بشكل غير عادل إلى السعي وراء استراتيجيات البقاء والتنمية المدمرة بيئيًا. وبالتالي، يجب أن تكون العدالة الاجتماعية والبيئية محورية في الجهود المبذولة لمعالجة أزمة التنوع البيولوجي.

ويركز التقرير أيضًا على الديون - النقدية والبيئية - المتراكمة على العالم الغني على حساب الفقراء. يقول المؤلفون إن سداد هذه الديون أمر بالغ الأهمية، ولكن لا يمكن متابعته فقط من خلال توفير المزيد من التمويل من خلال القنوات الحالية - كما أن وضع قواعد عالمية جديدة مطلوب أيضًا لخلق اقتصاد أكثر إنصافًا.

يقول مؤلفو الكتاب المنشور من قبل شبكة العالم الثالث وجامعة بريتيش كولومبيا في أيار /مايو 2021، إن الوقت قد حان بالتوازي مع الجائحة لتسريع عملية إعادة التفكير طويلة الأمد في بنية وتنظيم الاقتصاد العالمي.

في ورقة إحاطة مصاحبة للتقرير الكامل، قدم الباحثون خمس توصيات لتحويل العمليات الاقتصادية العالمية بعيدًا عن استنفاد التنوع البيولوجي. وقد دعوا الحكومات الـ 196 الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى:

1. إنهاء العلاقة بين الديون والتقشف التي تغذي "الاستخراجية" وتعيق تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي،
2. تنظيم التمويل ومعاقبة الصناعات المعروف أنها تضر بالتنوع البيولوجي وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية،
3. ضمان ألّا يقوم تمويل التنوع البيولوجي بإعاقة التغيير التحويلي وألا يقوض أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي،
4. الحد من تفاوتات الثروات المحلية والدولية والتفاوتات في القوة التي تعيق التغيير التحويلي،
5. العمل على تفكيك عدم المساواة الطبقية والطائفية والعرقية والجندرية التي تدعم فقدان التنوع البيولوجي وتعيق الحفظ والاستخدام المستدام.

يقول الدكتور باتريك بيغر من مركز بنتلاند بجامعة لانكستر المشارك في قيادة المشروع: "نحن ندعو إلى نهج جديد عاجل مع دولة قوية وإجراءات منسقة متعددة الأطراف لتنظيم وإعادة توجيه التمويل المتدهور للتنوع البيولوجي نحو التعافي الأخضر. وهذا يتطلب تعزيز مؤسساتنا العامة والشروع في

إصلاحات عميقة في مجالي السياسة والاستثمار العام ". ويضيف: "تُظهر دراستنا أن التمويل غالبًا ما يتم توجيهه إلى مشاريع غير فعالة أو غير مُثبتة أو تؤدي إلى نتائج عكسية تمامًا. يعتمد العديد من هذه المشاريع على ما يسمى بالتمويل المختلط، والذي ينتهي به الأمر إلى دعم المنظمات الخاصة الساعية للربح بدلاً من مساعدة البلدان الأكثر تنوعًا بيولوجيًا بشكل مباشر في حماية نظمها البيئية الهشة والأشخاص الذين يحمونها ويعتمدون عليها".

مؤلفو الورقة هم باتريك بيغر وجينس كريستيانسن من جامعة لانكستر وجيسيكا ديمبسي وأدريانا ديسيلفسترو وأودري إيرفين-بروك وسارا نيلسون وفرناندا روجاس-مارشيني وأندرو شولدت من جامعة بريتيش كولومبيا وإليزابيث شابيرو غارزا من جامعة ديوك.